قضية فلسطين وما يسمى صراع الشرق الاوسط الذي ترتبط به منذ تقسيم فلسطين في العام ١٩٤٨.

ويتضح من مفهوم قضية فلسطين المذكور اعلاه انه ينطبق على استعمال هذه العبارة استعمالاً أدق بكثير، يختلف ، اختلافاً ملحوظاً، عن استعمالها حين اهتمت الامم المتحدة بهذه القضية في العام ١٩٤٧، حيث كانت تنطبق على الصراع بين العرب الفلسطينيين واليهود الفلسطينين الصهيونيين على المصير السياسي لفلسطين الانتداب ككل. ولذلك، يجب تثبيت اي بحث في «الرأي العام» وقضية فلسطين في تحديد متفق عليه لمعنى ما ينطوي عليه «الرأي العام».

اما المسألة النظرية الثالثة التي يجب ان يهتم بها بحثنا في الموضوع، فهي تقويم «الرأي العام»، أو، بعبارة أخرى، كيف نعرف ما هو رأي الجمهور ؟ وما هي السياسة المفضلة لدى الجمهور في ما يتعلق بقضية فلسطين، اذا كانت هناك سياسة مفضلة ؟ واعتبر من المناسب الاشارة الى ان الجمهور كان يشجع، او يؤيد، اية سياسة كانت الولايات المتحدة تتبعها في اي وقت معين. ونظراً لعدم خضوع السياسة الاميركية تجاه قضية فلسطين الا لتغييرات ضئيلة منذ العام ١٩٤٦، حيث عارضت الحق الفلسطيني في تقرير المصير معارضة ثابتة، وبالتالي ايدت اسرائيل في اتباعها سياسات تعرقل تحقيق هذا الحق، فيفترض ان هذه السياسة ترتكز، بثبات، على اجماع عام يعي الابعاد المختلفة لقضية فلسطين، اما بكاملها واما ضمناً. فلو تعرضت السياسة الاميركية لمعارضة داخلية جدية، لكان من المناسب القول ان ذلك سوف يكون بمثابة قيد على الحكومة، او ربما انه يكون قد ساهم في مناقشة مثيرة لجدل اكثر ضمن النظام السياسي الاميركي. الا ان الادلة قاطعة الى درجة تكفي للاشارة الى ان سياسة الحكومة الثابتة تجاه قضية فلسطين ـ بغض النظر عن تحديد معناها ـ تتمتع اما بالتأييد العام، واما بالموافقة العامة على الاقل. وبما ان فلسطين لم تكن مسألة «قابلة للنقاش» في النظام السياسي الاميركي بوجه عام، على الرغم من بعض المحاولات المتفاوتة لاثارتها كـ «مسألة»، فان ذلك يشير الى وجود اجماع عام يمكن التأكد منه بواسطة التجربة، او الى عدم اكتراث الجمهور لهذه المسألة بصورة عامة، الى درجة تجعل وجهة نظر، يتمسك بها قطاع او قطاعات استراتيجية معينة من الجمهور، تمسكاً شديداً، تشكل مرتكزاً لسياسة الحكومة. ان التعاون بين الحكومة والقطاعات الاستراتيجية المعينة لا يضمن ثبات السياسة العامة التي تتبعها الحكومة فحسب، بل موافقة الجمهور العامة ايضاً.

غير انه يبقى سؤال، وهو: ما هي الادلة التي تؤيد الرأي القائل ان السياسة الاميركية تجاه قضية فلسطين ترتكز على اجماع وطني ؟ وما هي الادلة التي تبرهن، بشكل قاطع، على ان الرأي العام في قضية فلسطين يؤيد حلاً معيناً للمسألة ؟[٢]. وفيما تتوفر الافكار والانطباعات والعبارات العامة، الا انه يصعب الحصول على ادلة قابلة للاثبات تدعم هذه الافكار. وقد يزعم انه يمكن استخدام تصريحات الكونغرس او قراراته الكثيرة كبديل من الرأي العام، لأن ممثلي الكونغرس يعكسون آراء ناخبيهم ومواقفهم ومعتقداتهم، او يعتبرون مسؤولين تجاههم، بشكل او بآخر. ومع وجود ادلة وافرة تشير الى ان الكونغرس كان، ولا يزال، يتحمس كثيراً لدعم اسرائيل في قضية فلسطين، الا انه يكاد لا يوجد اي دليل يشير الى ان ممثلي الكونغرس، بالاجمال، عملوا بالنيابة عن ناخبيهم في هذه المسألة، حيث أثرت اعتبارات اخرى في سلوكهم في الكونغرس، لا داعي للوقوف عندها هنا. ولا يفترض احد، افتراضاً جدياً، ان وسائل الاعلام، سواء أمطبوعة كانت ام الكترونية، تعكس آراء الجمهور، بل تعتبر الادلة قاطعة على الدور الحاسم الذي تلعبه وسائل الاعلام في تكوين الرأي «العام» او التأثير فيه، تأثيراً جازماً. اما تظاهرات الاهتمام العام الاخرى، كالندوات الدراسية، والمواكب الاستعراضية،